The Guardians of the Cedars
National Lebanese Movement

The Commander

حراس الأرز
حركة القومية اللبنانية

القائد

في معرض الكلام عن الانتخابات الفرعية التي دعا اليها نظام الطائف في دائرة عاليه – بعبدا، وحيال اللغط الدائر حولها، ومنعاً للالتباس والتأويل، نعلن ما يلي:

منذ انطلاق اتفاق الطائف المشؤوم، وبعد الاطلاع على مضمونه والتدقيق في بنوده، تبيّن لنا انه اتفاق مفخّخ يرمي الى تقويض الدولة اللبنانية امة وكياناً وهوية... ومنذ ذلك اليوم دعونا الى رفضه والعمل على اسقاطه ومقاطعة رموزه وافرازاته ومفاعيله، وما زلنا حتى الساعة متمسكين بموقفنا هذا، معتبرين ان حكومة العماد ميشال عون الانتقالية ما زالت تملك الشرعية الدستورية.

وبما ان المشاركة في اية انتخابات يجريها نظام الطائف يعني الاعتراف مباشرة او غير مباشرة بهذا النظام وبمؤسساته السياسية المنبثقة عنه.

وبما ان الانتخابات في ظل الاحتلال مرفوضة بالمبدأ والشكل والاساس اذ تضفي على الاحتلال شرعية الوجود، وتعطي انطباعاً خادعاً بان الحياة الديمقراطية ما زالت متعافية في لبنان.

وبما ان اجواء الديمقراطية معدومة والحرية مغيّبة والانتخابات شكلية والاحتلال السوري هو الذي يشرف عليها ويقرر نتائجها بصرف النظر عما تحتويه صناديق الاقتراع، كما حصل في المهازل الانتخابية السابقة وخصوصاً في المتن الشمالي مؤخراً.

وبما ان المشاركة في الانتخابات يعزز نظام الطائف بدلاً من اضعافه، ويغطّي الاحتلال السوري بدلاً من تعريته امام الرأي العام العالمي.

ومن منطلق ان الدخول في لعبة الانتخابات دخولٌ في منطق الطائف وإلهاءٌ عن القضية المركزية.

ومن منطلق رفض ازدواجية المواقف كما تعودنا دائماً، واستحالة الوقوف مع الشيء وضده في آن واحد.

ومن منطلق ان دخول مرشح المعارضة الى المجلس النيابي الحالي، اذا حصل، لن يغيّر شيئاً في المعادلة القائمة، بل يضفي على هذا المجلس نوعاً من الشرعية التي لا يملكها، ويعني ايضاً الدخول في التركيبة القائمة.

ومن منطلق ان المقاطعة الشاملة لو استمرت على غرار ما حصل في العام ١٩٩٢، لكانت ادت الى زعزعة نظام الطائف وربما الى اسقاطه، وعجّلت في زوال الاحتلال.

من هذه المنطلقات قررنا مقاطعة الانتخابات الفرعية المرتقبة وكل انتخابات اخرى يدعو اليها هذا النظام العميل ومن خلفه الاحتلال السوري، وطلبنا من المحازبين والمناصرين عدم الانخراط في هذه الخدعة القديمة الجديدة بأي شكل من الاشكال، لا ترشيحاً ولا تصويتاً ولا تشجيعاً... وكل من يخالف هذا القرار يعرض نفسه للعقوبات الادارية المنصوص عنها في النظام الداخلي.

لبيّك لبنان

ابو ارز
في ٢٩ آب ٢٠٠٣